

فلان في اشتقاق بعضه الفصل بالذوالدعا وبعضه الفصل بالظرف والصحيح
 في ذلك المنع اذ لم يسم شي منه وبين الاخر الظرف متعلق بالتميم وهو
 فعل ماض مبني للمفعول وظاهرها نائب فاعل ويجوز بناؤه للمفاعل فيكون امرا
 للخطاب واطرها مفعولة ولا بد من عطف على الاي سواء كانت فعلية نحو جئت
 لئلا تضرب زيدا والمفاعلة نحو ليكون امرا وعرضا وازيادة مؤكدة وهي الواقعة
 بعد فعل متقدّم نحو وا من نال سلم لرب العالمين ولا يجوز الفصل بين الام والفاعل
 الا بربا وناساغ ذلك لان اللام حرف جواز لا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في
 فصيح الكلام نحو غضبت من لاسئ وحيث بلذات ناصبة حال من اى مؤكدة
 لانه قد علم ان اللام في الناصبة الا في موضع الرض بغيره وفي موضع
 النصب باعل يقال عمل عمل كعرج يعرج ويقال اعلم ومنه قوله الناظم
 اعمال ليس اعلمت ما كلف فان كان ما هنا من الاول كانه الهمة للموصل
 وكسرت النون وفتحت المم كعقول ان افرح وان كانه من الثاني فتحت
 النون وكسرت الميم ونقلت حركة المنع لما قبلها ههنا السيد
 مظهره او مضمره منصوبان على الحال اما من ان كلف ان كانا اسمي مفعول
 اومين فاعل اعلم المستتر ان كما اسمي فاعل وبعد ظرف متعلق باضمر
 مضاف الى نفي على حذف مضاف واضافة نفي الى كان من اضافة الضمة للوزن
 اى وبعد لام لان المنع الناصبة ولم يعقد الناظم بذلك اتصافا بالهاتين
 عند اطلاق كان كثيرا وشهرا في الجواب الجواب الاعجب الاضمار بعد كان
 التامة لان اللام بعدها ليست لام الجواز اضم الا لئلا يظن ان اللام فاعل
 اضمر هو ان اى اضمر ان اضمارا حتما بعد اللام الواقعة بعد نفي كان بدل عطف
 اضمر اعلى قوله اعلم ظاهره او مضمره فيكون جوابا للشرط لان المعطوف على الجواب
 جواب وفرض الشرط مع وجود لام الجواز فكذلك اجوابه وتسمى لام الجواز وهي من اللام
 الجزئية مكسورة وفتحها لغة كافي التشبيه افا ههنا قال ابو زيد سمعت من
 يعتر او ما كان الله يعيدهم كذلك سمعت البيت ان مبتدأ خبره ونفي قال سم
 والكاف في كذا مفعول مطلق مبين للنوع اى خفا مثل خفاها بعد نفي كانت
 وكل من الطرفين متعلق بجنى هو واذا ظرف مضمين معنى الشرط وجوابه يندوف
 وحتى فاعل يصلح والاعطى عليه وهو يندرج الهمة والتقدير ان خفي بعد واذا يصلح

اي اللام

في موضعها حتى او الا اى خفي كخفاه بعد نفي كان واخره بقوله اذا يصلح في موضعها
 حتى او الا اى التي لا يصلح في موضعها احد الحرفين فان المصارع اذا ورد بها
 منصوبا جازا ظاهرا ان يقول له ولولا رجال من رزام اعترق وان سيع او اسوء من علقها
 ثم ان كلام ابن الناظم هو ان او تردى اى والامعوا ليس كذلك بل الوجه
 انها بمعنى اى فقط او فقط كان المنع اى الناقصة كما مر ولا ينبغي
 الايمان ولا ينبغي مضافا عما الاية نحو بكه الله ليغفر لهم وقيل تشاوبها اى
 الناقصة وتسمى هذه اللام الجواز وتسمى العلم الخاص فان الجواز عبارة
 عن الظاهر لا عن مطلق النفي والتحويلات اطلقها واراد الثاني واختلف
 في الواقع بعدها فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتأكيد وذهب
 البصريون الى ان الخبر محذوف واللام مستقلة بذلك المحذوف وقد روي
 ما كان زيد يريد البغلة لان اللام عندهم جازية وما بعدها في تاويلها بعد
 وصرح الناظم بانها مؤكدة لئلا يظن الا ان الناصب عنده ان مضمره هو
 قول ثالث قال الشيخ بنده ابو حيان ليس يقول بصري ولا كوفي والحاصل
 ان لان بعد لام الجواز ثلاثة احوال وجوب اظهارها مع النون بلا وجود
 اضمارها بعد نفي كانه وجوب اظهارها مع النون فيما عدا ذلك فتقدّر رجعتي
 لما اشار به الى ان قوله اذا يصلح في موضعها حتى اى من حيث المعنى
 وتقدّر بلا انشامل للمتصلة والمنقطعة كما في دم على النفي واقتصر المرادى
 على انها بمعنى الا المنقطعة اى ههنا السيد لا تستسلمن اى لا عذره
 سهلا ضد الصعب والمشي بضم الميم وتخفيف النون جمع منية والامال
 بالمد جمع امل وهو الرجا حتى ادرك الفعل في هذا المثال وهو مؤول
 بمصدر مقطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اى يكونن استسهال
 من الصعاب او ادراك المني ويكونن كسرى من الصعاب او استقامة منها
 وكانت اذا اعترت كوغرت بالفين والذالي المجهتين بمعنى عصرت وهزرت والفتاة
 بالقاف والنون الرجوع والكمعوب بالواو المشرف في اطراف الانابيب ونى الميت ارتفاق
 تشبيلية حيث شبه حاله في الاخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالسوء وعدم الكف عنهم
 الا بقتلهم او جرحهم بحال من هن الرجم من الشجعان ولم يبرح عند الاذا كسر